

# تمكين الشباب في العمل التنموي والاجتماعي والسياسي

ورقة عمل مقدمة من :

اتحاد نساء اليمن فرع الوادي والصحراء

لورشة العمل حول:

تحديات الشباب بين الواقع والطموح

## مقدمة :

أصبح مفهوم " التمكين من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية المستدامة. وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم. وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ولو متواضعة. وليس من الإنصاف بطبيعة الحال أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية الهيئات المهنية والمدنية ومشاركة الناس العامة والشباب خاصة فيها كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثير على اتخاذ القرارات.

حيث يشكل موضوع تمكين الشباب في جميع المجالات واهمية مشاركتهم في الحياة السياسية والتنموية والاجتماعية كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية والعالم، لذا يجب ان يمثل موضوع تمكين الشباب الحضرمي وتعزيز دوره في خدمة وتنمية المجتمع المهمة الرئيسية لاي مبادرة تهتم بالشباب.

ولأهمية هذا الموضوع وكون تغيير وتنمية وتطوير المجتمعات في كافة المجالات يعتمد بشكل كبير وأساسي على تأهيل الشباب وتمكينهم وزيادة مشاركتهم فلا بد من اعطاء نظرة دقيقة متجرده عن الشباب وتمثل في التساؤل التالي :

### **ماذا نعرف عن شبابنا؟**

وببساطة: ماذا نعرف عن الشباب عموما، وموقعهم على الخريطة السياسية أو أجندة التنمية أو الإصلاح والسلم الاجتماعي في الدول العربية عامة وبلادنا خاصة، وإلى أي مدى يعتبر الشباب جزءا من المشكلة أو كيف يصبح جزءا من الحل؟

وللاجابة على هذا التساؤل لابد من سلسلة من الأسئلة المعلوماتية التي تعوز للمختصين بالبحث العلمي حتى يستطيع الفحص والتمحيص ، ويتمكن من التحليل حتى نرى مقترحات واقعية فى شأن إشراك الشباب فى عملية التحول نحو الديمقراطية، وكيف نفعل دور الشباب فى إرساء مبادئ الحكم الجيد ، أو الحكم الصالح، أو الحكم الرشيد.

قد يرى البعض أن الاستهلال بهذا التحفظ يعد نوعا من الاستباق، والمصادرة على النقد بشأن نقص البيانات عن واقع المشاركة السياسية للشباب ونظرتهم الى الحريات السياسية وآليات تطبيق الحكم الجيد، إلا أن الحقيقة هى كذلك تقريبا. فهناك أسئلة تحتاج الى بيانات محددة، مثل:

- ما هو تعريف الشباب فى الدول العربية من الناحية السياسية؟، أى ما هو سن الناخب، وسن المرشح، وسن شاغلي المناصب السياسية والتنفيذية .
- ما نسبة مشاركة الشباب فى الانتخابات (البرلمانية والمحلية والرئاسية)
- ما حجم عضوية الشباب فى الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية؟
- ما هى إحصاءات البطالة بين الشباب، بدقة؟، وما نسبة الشباب الراغبين فى الهجرة الى الخارج؟

- ما هو حجم ومكانة الشباب فى تحقيق السلم الاجتماعى ؟
  - ما هو حجم الدعم الذى يتلقاه الشباب من اجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة ؟
- وغير ذلك من الأسئلة التى تتجاوز الإحصاءات الى التحليل، وهى هامة أيضا، ومفتقدة أيضا فى واقعنا .

وقد لا تكفى دراسات الحالة أو التقديرات الجزافية فى هذا، ولن تكون كافية للباحث ولا حتى للمخطط، الذى من المفترض ألا يضع سياسة بشأن الشباب إلا بعد معرفته الدقيقة والحقيقية بأوضاع الشباب، فهل اهتمت الحكومات والجهات الداعمة والراعية للشباب ببناء قواعد بيانات حول الشباب، أو راجعت طرق ونماذج جمع البيانات لتساهم على استخراج هذه المادة المعلوماتية المحورية؟، فعلى سبيل المثال، من يستطيع معرفة نسبة مشاركة الشباب فى الانتخابات، أو حتى عضويتهم فى الأحزاب السياسية إلا إذا كانت لدينا الرغبة فى إعداد قواعد بيانات "صديقة للشباب" .

فى هذا السياق، تهدف الورقة إلى طرح إطار لتحليل أوضاع الشباب وينطلق الإطار الفكري للورقة فى تحديد الاتى :

أولاً: تمكين الشباب فى الحياة السياسية

ثانياً: تمكين الشباب فى الخدمات الاجتماعية

ثالثاً: تمكين الشباب فى المساهمة التتموية

### ويهدف تقديم هذه الورقة إلى الأهداف التالية :

1. تحديد اليات واساليب من خلالها قيام القطاعين العام والخاص لتمكين الشباب ليكون لهم اثر ملموس فى الجوانب الثلاثة ( السياسية - التتموية - الاجتماعية )
2. تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات فيما يتعلق بالمبادرات والكيانات الشبابية المختلفة وتعميق أواصر التواصل والتعاون المشترك فيما بينها.
3. تبني رؤى وسياسات واستراتيجيات وحلول فاعلة وطموحة ينتجها الشباب المشاركون فى المؤتمر لتمكين الشباب للمجالات الثلاثة وتفعيل وتعزيز دوره المستقبلى فى تنمية وتطوير المجتمع .
4. التعرف على المعوقات والتحديات والمشكلات التى تواجه الشباب فى مجال تمكينهم للحياة السياسية والتتموية والاجتماعية ، و طرح ومناقشة الاراء والطموحات المستقبلية للشباب فى هذا المجال.
5. تطوير سبل التعاون بأشكاله المختلفة بين المبادرات والكيانات الشبابية الأخرى فى مجال تمكين الشباب.
6. التعرف على اشكال الاستثمار المجدي والنافع فى مشاركة الشباب والبحث فى امكانية الاستفادة من دورهم فى تنمية وتطوير المجتمع .
7. الاطلاع على نماذج وتطبيقات ريادية فى تمكين الشباب اليمنى لسوق العمل.
8. الاطلاع على الاطر القانونية المحلية و العربية والدولية ذات العلاقة بتمكين الشباب

## المبحث الاول

### مفهوم الشباب والنظرة اليهم ودور مكتب الشباب والرياضة تجاه الشباب

#### اولاً : مفهوم الشباب:

الشباب عبارة عن طاقات متجددة تساهم في تقدم المجتمع، إنه أمضى أسلحة العالم خصوصاً في صراعه المصيري من أجل الخروج من مستنقع التخلف بشتى أنواعه والولوج إلى رياض النهوض الحضاري. ويشكل موضوع تمكين الشباب ومشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والتنمية أحد أهم أهداف التنمية المستدامة ، ويمثل موضوع تمكين الشباب لسوق العمل وتعزيز دوره في خدمة وتنمية المجتمع المهمة الرئيسية لمبادرة تمكين الشباب

#### ثانياً : النظرة للشباب

فالشباب هم الأبنية التي تقام عليها المجتمعات القوية وأسس التقدم والتحضر وهم القوة الخارقة التي تنهض بها المجتمعات وترتقي مكانتها وكيانها بين الأمم الأخرى وأكثر المجتمعات وأشرفها مستقبلاً هي أغناها شباباً. وللشباب خصائص ومميزات من الله بها لا يوجد بغيرها.

لذلك يُنظر إلى الشباب في كثير من دول العالم، على أنهم مؤشر بارز، ومميز إلى قدرة الدولة، والمجتمع على توجيه المستقبل، وتوظيف الحاضر، للتمكن من رصد احتمالات الواقع، والمستقبل المنظور، وغير المنظور سواء بسواء، ونظرة الوطن العربي، ودورهم الريادي في قيادة مسيرة البناء والإنماء، باعتبارهم مشروعاً وطنياً، وقومياً للوطن والأمة، وبهم ومن خلالهم تتحدد ملامح الحاضر والمستقبل.

ورعاية الشباب على هذا الأساس تعدّ عملية استثمارية على المدى البعيد، فعلى قدر ما نعطي الشباب، ونرعاهم ونعدّهم الإعداد السليم، بقدر ما يعود هذا العطاء سخياً على شكل خبرات بشرية، أصبحت بحق هي ثروة العصر، وعدة الأمة في حاضرها، ومستقبلها، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، بهمة وعزم لا يلين في عالم سريع التغير.

### ثالثاً: ما هو الاتجاه الأمثل، والأنسب للتعامل مع الشباب والطفولة؟

هناك أكثر من اتجاه في العمل مع الشباب، تبعاً لاعتبارات: المكان والزمان والثقافة والايديولوجيا، ومن بين هذه الاتجاهات:

1. اتجاه النبذ والاضطهاد والتهميش: وعدم الاكتراث بالشباب كطاقة وقوة وقضية، وهذا الاتجاه يعكس البعد السلبي في مسألة التعامل مع الشباب، باعتباره مشروعاً للهدم والتدمير، ويشيع في ظل أجواء التخلف، والجهل والأمية، والنتائج المترتبة على شيوع مثل هذا الاتجاه تجد طريقها في أنماط التمرد والثورة، التي يلجأ إليها الشباب وسيلة وآلية مناسبة، لتحقيق أهدافهم العاجلة، والآجلة على حد سواء.
2. اتجاه التتبع والمراقبة والتدقيق: في ظل هذا الاتجاه يتم التعامل مع الشباب كمشروع لمشاغله، حيث ينشغل النسق السياسي والاجتماعي والتربوي والشبابي القائم على المتابعة والتدقيق والمراقبة للشباب وحركاتهم وسكناهم، بحيث يرصد كل حركة، وهمسة من همسات الشباب وحركاتهم، خوفاً وخشية ورهبةً من قوة الشباب وطاقته، وأوقات فراغه التي هي بأمس الحاجة إلى العقلنة والتقنين، والتوظيف الايجابي لصالح الشباب والمجتمع، والتي بالضرورة وبالنتيجة إن لم يحسن التعامل معها بعقلانية ستقلت من عقالها، وتؤدي إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها.
3. اتجاه التوجيه والإرشاد والاستثمار: الذي يؤكد ضرورة التعامل مع الشباب كأصدقاء وكشركاء أساسيين في العملية التنموية الشاملة نماءً وإنماءً، باعتبارهم مشروعاً وطنياً وقومياً لحاضر الوطن، ومستقبله، ويتوقف مصير الوطن، ومستقبله على ضوء إعدادهم، ورعايتهم، لذلك فحتى نضمن المستقبل حسب منظور هذا الاتجاه، لا بدّ أن يكون الشباب شركاء في كل شيء يتعلق بمصيرهم وبحاضرهم ومستقبلهم، باعتبارهم هم الذين يعيشون الحاضر بكل ما فيه من آلام وآمال وطموحات، وهم الذين سيرثون المستقبل باعتبارهم هم، وليسوا سواهم كل المستقبل، بعيداً عن التعامل معهم وفق العقلية المسلطة القائمة على إصدار التعليمات، والأوامر والنواهي أحياناً والوعظ أحياناً أخرى، والتي بمجملها تعبر عن مسلك الوصاية وفرض التبعية والاحتواء، وتهميش دورهم واستلابهم، والعمل معهم ككم

مهمل لا يملك قراره في الحاضر والمستقبل، مما يؤدي بالنتيجة إلى تعرّض الشباب إلى حالات الوجود الحادة كما سماها الفيلسوف الفرنسي كارل يلسبرز، كالقلق والإخفاق واليأس، والإحباط والاضطراب والحيرة، والصراعية، وغيرها

#### رابعاً: دور وزارة الشباب والرياضة في تمكين الشباب :

ضرورة من اعطاء وزارة الشباب والرياضة دعم لتحقيق "سياسة وطنية للشباب". ولا شك في محورية دور الحكومة في وضع سياسة وطنية للشباب، تتضمن: التوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع تلائم قدراتهم الحقيقية وتنميتها، والاهتمام بتنمية الإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والتمكين من الاستفادة من الفرص التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات لتغطية احتياجات المهتمين وللوصول إلى كل المستبدين فيما يتعلق بتمكينهم عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم وتطبيق قاعدة اساسية هي **(العمل مع الشباب وليس لأجلهم)** من خلالها تتعدد مصادر واتجاهات زيادة المناعة الإستراتيجية للدولة، والحفاظ على مؤسساتها من مخاطر التهديد المادي والمعنوي، لعل أول تلك الاتجاهات وأكثرها نجاحا العمل على تمكين الشباب، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بحيث يكون لهم دور حالي ومستقبلي في الارتقاء بآليات التخطيط والعمل داخل الدولة هو مواجهة مخطط الغزو الفكري والثقافي الخارجي، فالسياسة الوطنية للشباب لا بد وأن تتبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب، على أن تصل لذلك من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم. أما فيما يتعلق بمحتوى هذه السياسة، فأبرز ملامحه ما يلي:

1. ضرورة أن تركز السياسة الوطنية للشباب من الشراكة الفعالة بين كافة المعنيين لاسيما شبكات الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات.
2. ضرورة تسهيل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع القرار .
3. ضرورة إعطاء الأولوية إلى إقامة قنوات الاتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
4. يجب أن تكون السياسة الوطنية للشباب متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع.

5. يجب أن تبدى السياسة الوطنية للشباب اهتماماً خاصاً بالفئات الدنيا فى المجتمع.
6. يجب أن تعزز هذه السياسات من كافة مراحل التعليم أساسى ثانوى جامعى .
7. يجب أن تتيح السياسة الوطنية للشباب الفرصة للالتقاء بين الأجيال، وذلك بمد تسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع.



## المبحث الثاني

### تمكين الشباب من الحياة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية والتعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب وتقضى المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الانتماء والإهتمام بالشأن العام.

والمشاركة هي أرقى تعبير عن المواطنة التي تمثل من جملة النشاطات التي تساعد على ممارسة السلطة السياسية , وعندما يشكلون الشباب نسبة كبيرة يكونو عنصر فعال وهام من قضايا التنمية وذلك دفعنا أن نؤكد ونلقى الضوء علي المشاركة السياسية بالنسبة للشباب لأن الشباب هم من يملكون الطاقة والقدرة على العطاء وهم ثروة بشرية قادرة على العمل والإنتاج , والشباب هم الحل لكافة مشاكل المجتمع.

حيث تلعب المشاركة السياسية دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطي، والمشاركة السياسية كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة" للمجتمعات خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم المتوارثة على مفاهيم المواطنة والمشاركة في صنع القرار وتحديد النخبة الحاكمة وهي في هذا الإطار ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي لجهة شرعيته الدستورية والشعبية.

تعتبر مشاركة الشباب أحد أشكال الديمقراطية التشاركية، كما أنها إحدى أشكال الحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية، كما أن مشاركة الشباب سيعزز من التنمية السياسية، وتفعيل المشاركة السياسية للشباب سيقفل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور المؤسسات الأهلية، وذلك من خلال إعادة صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الأجندة الوطنية، بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية بالمشاركة وبخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء

في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة فيتحقق  
تمكين الشباب من الحياة السياسية من خلال فهم وتوفير الاتي :

1- ينظر علماء السياسة للمشاركة السياسية على أنها عبارة عن إعطاء الحق الديمقراطي  
الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الإشتراك بصورة منظمة في صنع  
القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات وممارسة هذا الحق  
ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار  
ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الإجتماعية، تجاة الأهداف المجتمعية العامة  
وفى إطار الشعور بحرية الفكر، وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأى.

2- وفقاً لأحد الإتجاهات السياسية فأن المشاركة السياسية "هي عبارة عن حرص الفرد أن  
يكون له دور إيجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو  
الترشيح للهيئات والمنظمات المنتخبة ومناقشة القضايا السياسية مع الآخرين والانضمام  
إلى المنظمات الوسيطة"

3- المشاركة السياسية " هي النشاط المشروع الذي يقوم به الأفراد وذلك بهدف التأثير على  
صانعي القرار وما يتخذونه من قرارات، ومن ثم فهي تنطوي على قدرة المواطنين على  
ممارسة دورهم في اختيار الحكام ، وفى عملية صنع القرارات الخاصة بالمجتمع"

4- المشاركة السياسية" هي القيام بدور ما في العملية السياسية برمتها" ، " وهى عبارة عن  
كل ما يؤثر في المجتمع بغض النظر عما إذا كان هذا التأثير يقتصر على قرار الحكومة  
أو وسيلة حكومية "، " وهى عبارة عن حق المواطن في أن يؤدى دوراً معيناً في صنع  
القرارات السياسية ومراقبة القرارات السياسية .

5- المشاركة السياسية "هي عملية مستمرة لتعبير الشباب وإشراكهم الفعال في صنع القرارعلى  
كافة المستويات، خصوصاً في الأمور التي تهمهم بشكل مباشر، وهي من مهارات الحياة  
الأساسية .

## المبحث الثالث

### تمكين الشباب من المساهمات التنموية

التنمية " تعنى عملية تحويل من حالة الى حالة افضل فيها " وايضاً تعنى الفعل التطويري باشكاله المختلفة الذى يودى الى رفع مستوى المجتمع من مستوى ادنى نسبياً الى اعلى نسبياً " إذن التنمية عملية متعددة الابعاد تتضمن إجراء تغييرات عملية جذرية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب الحياة فى المجتمع وفى الدولة والهيكل : ( الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - السلوكية - النظم السياسية - النظم الإدارية - المؤسسات الحكومية والخاصة والاهلية ..... الخ وتهتم التنمية بجميع الافراد والجماعات والتخصصات والمهارات المختلفة من ناحية تفاعلها مع بعضها البعض بحث تكون غير متنافرة ولا متناقضة ولا يمنع نمواً احدهما نمو الآخر او يرقله. ودائماً التنمية المستدامة تسعى للافضل وتكون قابلة للاستمرار ويعتبر الإنسان فاعل وناشطة ومشارك اساسى فى التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية .

وتستهدف التنمية التحسين المستمر لرفاهية السكان باسرها والافراد جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة فى التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومي واقتلاع جذور الفقر المطلق فى المجتمعات المعينة.

ووفقاً لهذا المفهوم فإن الشباب هم العنصر الاساسى فى التنمية يعنى دراسة الابعاد ( مكونات - انواع - غايات ) كإشباع الحاجات المختلفة مثل ( رفع مستوى المعيشة - رفع مستوى التعليم - تحسين نوعية حياة الانسان منها : ( السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية)

فالتنمية مفهوم له مدلولات او متغيرات : ( إقتصادية او إجتماعية او ثقافية او سياسية او إدارية او قانونية ... الخ ) وتتحق التنمية كنتاج لتفاعل كل هذه المتغيرات مما يودى الى احداث التغيير الجذري الشامل لنظام القائم فى المجتمع ككل واستبداله بنظام اخر اكثر كفاءة وقدرة

وقد ارتبط مصطلح التنمية في البداية بالتقدم والتخطيط والإنتاج، ليصبح فيما بعد ذا أبعاد مادية ومعنوية ولكن التنمية بالمفهوم العام هي تحسين ظروف المواطنين وتغيير مستوى معيشتهم عن طريق تحسين دخلهم الفردي والرفع من شروط الرعاية الصحية وتقديم أحسن منتج في مجال التربية والتعليم والتثقيف عبر تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والأهلي، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل خدمة هؤلاء المواطنين والأجيال اللاحقة ضمن ما يسمى بالتنمية المستدامة أو الطويلة الأمد.

وترتبط التنمية أيضا بالتحديث والتغيير والعصرنة وتحقيق مؤشرات النمو الاقتصادي والرفع من الإنتاجية وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي والاعتماد على العقلانية والتصنيع من أجل اللحاق بالدول المتقدمة والدخول في سراديب العولمة التي لا تؤمن سوى بالمنافسة والعمل المتواصل واحتكار الأسواق.

وعليه، تدور التنمية البشرية حول تطوير: "المقدرة البشرية بسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته. ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السياق بتنمية الإنسان من حيث هو هدف ووسيلة، أو بتنمية قدرات الإنسان على سد حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية. وإذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كنفها البشر، يبقى الأساس في ذلك دائما توسيع خيارات الإنسان وبذلك يتسع فضاء حريته، وهو ما يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية دون أن يقتصر عليها.

والخلاصة أن التنمية البشرية...توسيع لقدرة الإنسان على بلوغ أقصى ما يمكنه بلوغه من حيث هو فرد أو مجتمع ذو أفراد كثيرة وذلك بزيادة إمكانياته التي ليست القدرات الاقتصادية إلا مجرد جانب منها. ومن هنا لا بد أن تكون السياسات التنموية بالضرورة متعددة الآفاق فيتحقق تمكين الشباب من خلال الاتي :

1- عملية المساندة السلطوية للشباب بتركيز على التغيرات المستمرة لنقل المجتمع من النمط الحياتي البسيط الى النمط الحياتي المتقدم.

2- عملية البحث العلمي النوعي من قبل الشباب بأشراف الجهات المباشرة لهم واختيار منهج أدائي ووسيلة تحقق التطور المجتمعي وتعتمد على مقاييس اجتماعية مركبة وحضارية منها : ( الصحة - التعليم - ظروف العمل - الإسكان .. )

## المبحث الرابع

### تمكين الشباب من المساهمة الاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي :

أولاً : الخدمة الاجتماعية هي عبارة عن مهنة من المهن التي تُعنى بخدمة أفراد المجتمع على حد سواء، وتُعتبر من المهن الإنسانيّة، لأنها تهتم برعاية شؤون الإنسان ومصالحه، وهي تقوم بشكل أساسي على العمل الاجتماعيّ، والذي يؤدي إلى عمل دراسة شاملة لكافة أفراد المجتمع، وتنمية قدرات وإمكانيات هؤلاء الأفراد، وتشجيع وتنمية مواهبهم وتوجيههم للعمل بالشكل الصحيح وبالطرق الإيجابية والفعالة، والتي تعود على الفرد والمجتمع بنتائج إيجابية ومفيدة، ومن أهم ما تقوم به الخدمة الاجتماعيّة حلّ جميع المشكلات التي يتعرّض لها الفرد في حياته، وتجعل منه فرداً له القدرة على مواجهة مثل هذه المشاكل وحلها بأبسط الطرق، فهي وسيلة مهمة من وسائل تقدم وازدهار المجتمع، من خلال جعل الأفراد أعضاء فعالين وبنّائين في هذا المجتمع، والتخلّص من الكثير من المشكلات التي تواجههم، كالفقر والبطالة وغيرها من المشاكل

أهم مجالات الخدمات الاجتماعية :

1- مجال الأسرة: في هذا القسم تهتمّ الخدمة الاجتماعيّة في الشؤون الخاصّة بالأسرة من جميع النواحي المتعلّقة بها، كحل المشكلات التي تواجهها، كالتفكك الأسري بين أفرادها، والذي يكون له العديد من الأسباب كطلاق الزوجين أو موت أحد الأبوين.

2- المجال الدراسي: للخدمة الاجتماعية دور كبير وفعال ومهم في المدارس، وذلك من خلال حلّ المشاكل التي تواجه الطلبة في المجال التعليمي، وزيادة قدراتهم وتحصيلهم العلمي، من خلال إعطائهم النصائح والدعم المعنوي لذلك، والكيفية الصحية للتعامل بين الطلبة والهيئة التدريسية.

3- مجال الأبحاث: يدخل عمل الخدمة الاجتماعية في هذا المجال، وذلك من خلال تقديم المساعدة للأشخاص الذين يمارسون السلوكيات الخاطئة في المجتمع، وذلك من خلال تقديم النصح والعلاج الفعال للتخلص من هذه السلوكيات التي تؤدي إلى الانحراف والضياح، والسعي لجعلهم أفراداً ذوي قيمة في مجتمعهم وعناصر فعالة فيه.

4- المساعدة العامة: وهذا المجال مختصّ بفئات معينة في المجتمع، وهي الفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل، وذلك من خلال تقديم العون والمساعدة لهم، وتوفير الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بهم، وتوفير فرص عمل للقادرين على ذلك. وهذه المجالات وغيرها الكثير، تبرز أهمية الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية، وتحقيق جميع الأهداف والأسس التي بُنيت عليها هذه الخدمة، التي أصبحت من الخدمات الأساسية في أي مجتمع، والتي لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال

حيث يتطلب تمكين الشباب في هذا المجال الانساني الى اسناد مالي واستشاري يقدم من قبل السلطة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المباشرة وغير المباشرة فيتحقق الاتي :

1- تحديد احتياجات المجتمع من خلال دراسة المجتمع وتحديد إحتياجاته وإمكاناته ثم تحديد الاهداف ثم يتم وضع الخطة ومن ثم التنفيذ والمتابعة والتقييم فى النهاية وتوضع الخطة فى ضوء متطلبات المجتمع وسياسة العامة.

2- توفير الظروف والبيئة الاجتماعية ذات الطابع الاجتماعي السلمي من خلال الشباب واسهاماتهم فى التنمية الاجتماعية ويعتبر الفرد هو اساس المجتمع والاساس هو تطوير

- العنصر البشرى من خلال تحويل اكبر عدد ممكن الى منتجين باستخدام نظم التعليم والتدريب المستمر وتوجيههم الى قطاعات إنتاجية من خلال بناء نظام تشغيل سليم
- 3- الخدمة الاجتماعية لها مجالات متنوعة ومنتشرة وهى تغطى مساحة واسعة فى النشاطات المجتمعية وترتكز على : (التعليم - التدريب - الاسكان - الثقافة - الامن ) لغرض زيادة قدرة الفرد والمجتمع لتحقيق الاهداف .
- 4- الخدمة الاجتماعية تهدف الى احداث تغيير اجتماعي تسعى التنمية اليه بصورة مستمرة الى تحقيق خدمات سريعة النتائج فى تنمية الفرد وتطويره لمواكبة المتغيرات والمتسارعة فى عالم اليوم .
- 5- الخدمة الاجتماعية تركز على الموارد الذاتية ( المحلية ) وتطويرها والموارد البشرية هى المستهدفة لان الهدف النهائى للتنمية الاجتماعية هو احداث تغييرات إجتماعية تنموية تتعلق ببناء وظيفه المجتمع .
- 6- تغيير فى النظم الاجتماعية الاساسية : ويقصد بها تغيير فى البناء للمجتمع وعلاقاته الادائية كالقواعد الاخلاقية والسلوكية ونمط علاقات التركيبيية العشائرية والقبلية والاجتماعية والزراعية والتجارية والصناعية .
- 7- تغيير فى البيئة الاجتماعية : وهو تغيير المحتوى البيئى للمجتمع مثل السكان والعوامل السياسية والإقتصادية والثقافية ونظم الاتصال واسلوب الحياة والتكنولوجيا
- 8- تغيير فى مستوى الاداء الفردى : ويقصد به الاشخاص ودوارهم الحياتية والتطور الفردى فى المجالات المهنية والمهارات الفنية والتقنية والتطور فى الاداء الفردى اليومي .

**ثانياً: السلم الاجتماعي:** السلم الاجتماعي يقصد به حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، وإن من أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، بينما اهترؤها دلالة سوء وتخلف إن تحقق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور

الأمن وزعزعة الاستقرار ، في رحاب السلم الاجتماعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم نحو المصالح المشتركة، وتتعاقد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطن وان تمكين الشباب له دور كبير في تحقيق السلم الاجتماعي كالاتي :

1- تقليل فجوة الخلافات بين الافراد وبين الطبقات الاجتماعي من خلال ادراك اثار هذا التباعد والتعصب الاجتماعي وسلبياته على المجتمعات .

2- تحقيق الامن والامان داخل المجتمعات من خلال طاقة الشباب وهيبتهم العلمية وقدرتهم على التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة .

3- حماية بعض الاشخاص العامة من استغلالهم واستثمارهم في الموجات الطائفية والحزبية والتي تنعكس سلبياً على تحقيق السلم الاجتماعي .

4- قبول الاخر والنظر له كسلوكيات وكأخلاقياته بعيداً عن انتماءاته .



## الاستراتيجيات المقترحة لتمكين الشباب

يمكن مناقشة استراتيجية تمكين الشباب من خلال ثلاثة محاور:

### المحور الأول: بلورة أهداف التعامل مع الشباب كجيل :

فالمقصود في هذا المحور ليس هو مضمون السياسات اللازمة لتنمية قدرات الشباب أو تمكينهم، بأن نخصص نسبة للشباب في مقاعد السلطة مثلا، وهذا أمر وارد بالطبع، ولكن المقصود هو: هل نعتقد أن عنصر "الجيل" يؤثر على نمط التفكير وترتيب الأولويات ونوعية المصالح ومستوى القدرات بين المواطنين، بحيث ينتج عنه "اختلافات نوعية" في مواقف الأفراد، وبالتالي فلا يجب وضع كافة الأجيال في سلة واحدة فلا بد من فتح المجال لكل الافكار والتصورات ودعمها واعطى الثقة لكل جيل .

لقد أصبح من المستقر علميا وعالميا أن الشباب لهم خصوصية، يجب مراعاتها في صنع السياسات العامة وخصوصا في عمليات الإصلاح، بمختلف أبعادها، وسواء كان توجه هذه السياسات والعمليات الإصلاحية هو تصحيح خلل في نصيب الشباب من أعباء وعوائد التنمية أو كان الرغبة في استثمار قدرات الشباب لتعزيز قدرات المجتمع ككل على النمو. قد لا يعنى ذلك "تفصيل دستور أو قانون على مقياس الشباب" ولكن الأمر يتعلق بالسياسات.

### المحور الثانى: الاتفاق على وزن عنصر "الجيل" فى صنع السياسة العامة: ماذا نريد

#### للشباب؟

هناك حالة استقطاب بالنسبة لتحديد أولويات الشباب ما بين نظرة النخبة والمؤسسات الحاكمة التى تركز على الرياضة والفنون أساسا ثم فرص العمل، والاتجاه العريض فى الأدبيات الذى يركز على المشاركة وتحمل المسؤولية..

إلا أن التوجه الذى تطرحه الورقة يدعو الى "الثقة فى اختيار الشباب" وأن نترك لهم تحديد أولوياتهم، اقتناعا بأن الخبرة تأتى مع الممارسة وأن الصبر على الشباب ضرورى لكى نعطيهم الفرصة لإجادة التجريب والتعلم من الأخطاء.. والسؤال الذى ينبغى طرحه ليس هو "ماذا نريد للشباب؟" ولكن هو "ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟" ويترتب على هذا إلتراما بالرجوع الى الشباب

بكافة الطرق "المباشرة" الممكنة لمعرفة أولوياتهم وقياس قدراتهم وتنمية مهاراتهم، وهنا تأتي أهمية المحور الثالث.

### ثالثاً: بناء قواعد بيانات موثوق فيها: ماذا نريد معرفته عن الشباب؟

من الضروري بناء قواعد بيانات مواتية للغرض من سياسات تمكين الشباب، وكافية لقياس العائد منها من واقع الشباب أنفسهم. ويتضمن ذلك عدة أمور، منها:  
نطاق المستهدفين من الشباب: هل نكتفى بدراسة عينات متفرقة أو نحتاج الى مسح شاملة؟

مجالات البيانات: هل نهتم بآراء الشباب في مرافق أو خدمات محددة (مثل إنشاء قناة تليفزيونية شبابية..) أم نحتاج الى آرائهم في كافة المجالات، الرياضية والاقتصادية والسياسة الخارجية وشئون الدفاع والأمن..؟

توقيت جمع البيانات: هل نحتاج الى معرفة آراء الشباب في مرحلة معينة لعملية اتخاذ القرار (مثل إجراء مسح بالعينة لآراء الشباب في قرار تشكيل اللجنة الأولمبية) أم طوال مراحل السياسات العامة، من إعدادها وخلال تنفيذها وعند تقييمها وتعديلها؟

### المراجع :

- 1- محمد محمود الأمام: التنمية البشرية من المنظور القومي، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.
- 2- طارق بانوري وآخرون: التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ألا سكو)، 1996م.
- 3- الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبل،، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 1422.9.7هـ.
- 4- المركزي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.